الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٩

جدول أعمال السيدة مدير عام صندوق النقد الدولي بشأن السياسات العالمية – تحديث

تجاوز الخلافات عبر التعاون متعدد الأطراف

مر الاقتصاد العالمي بحالة من التباطؤ المتزامن، ولا يزال ينمو بمعدلات ضعيفة. وألقى كل من تصاعُد المنازعات التجارية، وتعمُّق عدم اليقين المحيط بالسياسات، والتطورات الجغرافية–السياسية المعاكسة بظلاله على الثقة والاستثمار والنمو. ولا يزال المشهد المستقبلي محاطا بالشكوك، كما تخيم على الأفق مخاطر التطورات المعاكسة، الناشئة في الأساس عن اتساع نطاق التوترات التجارية وتزايد مواطن الضعف المالي. وهناك مخاطر متزايدة أيضا تنذر بإمكانية انتقال تداعيات المنازعات التجارية إلى السياسات النقدية أو سياسات سعر الصرف أو سياسات القطاع المالي، مما يعرض الاستقرار المالي العالمي للخطر ويهدد المكاسب الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس.

ويجب أن ينصب التركيز على إيقاف الزيادات في الرسوم الجمركية وإيجاد حلول دائمة للمنازعات التجارية، بما في ذلك إزالة التشوهات المحلية وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف. وينبغي أن تواصل السياسات المحلية العمل على تعزيز صلابة الاقتصادات وجعلها أكثر قدرة على التكيف وأكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع. وبالعمل معا، واسترشادا بمبادئ "المسؤولية المشتركة والعوائد المشتركة" التي دعا إليها جدول أعمال السياسات العالمية في ربيع ٢٠١٩، يستطيع صناع السياسات تجاوز الخلافات لتحقيق نمو دائم يعود بالنفع على الجميع.

ويساعد الصندوق البلدان على تصميم سياسات أفضل والتماس فرص للنمو والتنمية على أساس مستدام، ويقوم في الوقت نفسه بتحديث أدواته وعملياته لتلبية الاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء. ومن خلال تحقيق المهمة المنوطة به والعمل مع المؤسسات الأخرى، يضطلع الصندوق بدور رئيسي في التدليل على فعالية المنهج متعدد الأطراف في التعامل مع التحديات العالمية.

السياق العالمي والرقابة متعددة الأطراف

على صناع السياسات تسوية المنازعات التجارية العابرة للحدود، وتخفيف المخاطر، ودعم النمو.

يواجه الاقتصاد العالمي تطورات معاكسة قوية، حيث يتأثر الاستثمار ومزاج السوق بالمنازعات التجارية، والاحتكاكات الجغرافية–السياسية، وأجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات. وإزاء الطلب المتراجع والتضخم المنخفض، تقدم عدة بنوك مركزية دفعة تنشيطية إضافية من خلال سياستها النقدية. ونتيجة لذلك، تَيَسَّرت الأوضاع المالية العالمية ولا تزال مواتية بوجه عام. وهناك عملية تنشيط مالي جارية أيضا في بعض الاقتصادات الكبرى. غير أن التعافي المتوقع للنمو في عام ٢٠٢٠ محفوف بالمخاطر، بينما تستمر عوامل هيكلية، كالنمو المنخفض في إنتاجية العمالة، في تضييق الخناق على آفاق المدى المتوسط. ولا تزال هناك تحديات طويلة الأمد يفرضها تزايُد عدم المساواة والتحولات الديمغرافية.

ويجب أن تعمل السياسات والإصلاحات المحلية على تعزيز صلابة الاقتصاد ومعالجة التحديات الاجتماعية والتنموية لضمان مسار مستدام واحتوائي للنمو والتوظيف. ولا تزال السياسة النقدية التيسيرية ملائمة في كثير من البلدان. وينبغي أن تستمر السياسة النقدية في العمل على أساس مستقل – وهو مبدأ يظل أساسيا لفعالية البنوك المركزية – وقائم على البيانات. وينبغي إحكام السياسات الاحترازية الكلية والجزئية حيثما كان هناك تراكم في مواطن الضعف، بما في ذلك مواطن الضعف الناشئة عن ارتفاع دين القطاع الخاص. ويمكن أن تساعد مرونة سعر الصرف، حيثما كان ذلك ممكنا، في تخفيف أثر الصدمات الخارجية، بينما ينبغي للسياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تتم معايرتها بدقة أن تدعم استعادة التوازن الخارجي. وينبغي أن تكون سياسة المالية العامة أكثر دعما للنمو وأن تساند النشاط الاقتصادي حيثما تطلب الأمر ذلك وحيثما توافر الحيز المالي الكافي، مع الموازنة بين أهداف إبقاء الدين في حدود يمكن تحملها وبين الأهداف الاجتماعية. ولا تزال الإصلاحات الهيكلية عاملا أساسيا في تعزيز آفاق النمو متوسط الأجل.

المكتوب باللون الأخضر يشير إلى عدد مختار من أنشطة الصندوق التي تم استكمالها منذ إبريل ٢٠١٩.

والمخاطر الماثلة كبيرة. فمن الممكن أن يخرج النمو عن مساره إذا أدت المنازعات التجارية إلى زيادة القيود عبر الحدود، بما في ذلك القيود على التكنولوجيا، أو تسببت في فرض إجراءات أوسع نطاقا على مستوى السياسة النقدية أو سياسة سعر الصرف أو سياسات القطاع المالي. ومن شأن حدوث تدهور مفاجئ في مزاج المستثمرين بالنسبة لتحمل المخاطر أو تضييق حاد للأوضاع المالية، أن يكشف عن مواطن ضعف مالي ويُكَثِّف التقلب في تدفقات رأس المال. وإذا زاد ضعف النمو، سيتطلب الأمر دفعة تنشيطية أوسع نطاقا من خلال السياسات. غير أن زلات السياسات التي لا تزال تشعل عدم اليقين يمكن أن تستنفد حيز المناورة الذي يكون ضيقا في فترات الهبوط الاقتصادي.

ولحماية النمو وتخفيف المخاطر، يتعين الحد من عدم اليقين الحالي عن طريق إزالة التوترات بين البلدان وتخفيض الحواجز أمام التجارة. ومما يمكن أن يعزز الثقة مراعاة التنسيق بشأن الضرائب الدولية، والحفاظ على الإصلاحات التي أجريت في التنظيم المالي العالمي بعد الأزمة، والحيلولة دون التراكم المفرط للديون في البلدان منخفضة الدخل. وينبغي لصناع السياسات أيضا أن يضمنوا وجود شبكة أمان مالي عالمية كافية، وفي القلب منها صندوق نقد دولي قوي يواصل تقديم الدعم للبلدان التي تحتاج إليه.

الأبحاث الاقتصادية والمالية

جدول أعمال الصندوق في مجال أبحاث السياسات يحَوِّل التحليل القائم على الأدلة إلى توصيات قابلة للتنفيذ لصناع السياسات من أجل تعزيز صلابة اقتصاداتهم واحتوائها للجميع.

يقوم الصندوق بتنفيذ جدول أعمال واسع النطاق لتعزيز مشورته بشأن السياسات النقدية والمالية–الكلية، بما في ذلك المشورة المقدمة استجابةً لتقييمات مكتب التقييم المستقل. ويتضمن هذا العمل الجاري لوضع إطار متكامل للسياسات يتيح للبلدان الأعضاء، ولا سيما المعرضة لتدفقات رؤوس الأموال المتقلبة، تقييما أكثر منهجية لمزيج السياسات الذي يمكن أن يكون فعالا في تحقيق النمو والاستقرار. وسيقوم الصندوق بمزيد من الدراسة لأثر أسعار الفائدة المنخفضة أو السالبة، بما في ذلك الآثار الجانبية والتداعيات غير المقصودة. ونحن ننظر أيضا في الممارسات الرائدة بشأن حوكمة البنوك المركزية ونعمل على وضع إطار جديد لشفافية هذه البنوك.

*هناك مبادرات رئيسية لتحقيق تقدم أكبر في تعزيز **الدور البحثي القيادي الذي يؤديه الصندوق فيما يتعلق بالقضايا النقدية وقضايا القطاع المالي والقضايا المالية–الكلية وتحليل السياسات ذات الصلة**. ويساهم إطار السياسات المتكامل إلى فهم أعمق للتفاعلات بين السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف والسياسات الاحترازية الكلية وسياسات إدارة تدفقات رأس المال. وتؤكد الرؤى المبدئية على الطابع المعقد للتفاعلات بين الأدوات المختلفة وأهمية النظر بعين الاعتبار إلى عدم اتساق قيم العملات وعمق أسواق رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على تعزيز رقابتنا المالية–الكلية بزيادة إدماج القضايا المالية في مشاورات المادة الرابعة؛ واستحداث أدوات لرصد المخاطر النظامية بصورة أفضل، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن قطاعي الشركات والعقارات وحالات التوسع الكبير في الإقراض؛ وتعزيز الأدوات التحليلية في "برنامج تقييم القطاع المالي"؛ وتعميق التعاون مع البنوك المركزية الرئيسية، وغيرها من المؤسسات، والمجتمع الأكاديمي. وقد أنشأنا أيضا وحدة جديدة لنمذجة السياسات النقدية والاحترازية الكلية. وسيساعد تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية إلى جانب تحسين التدريب على بناء المهارات المالية والخبرة المتخصصة لدى الصندوق.*

ويواصل الصندوق تحليل خيارات البلدان لتعزيز نموها الاحتوائي والعمل على تخفيض عدم المساواة والفقر من خلال إتاحة فرص للجميع لكي يساهموا في النشاط الاقتصادي ويستفيدوا من ثماره. ويعتبر الإنفاق الاجتماعي الملائم والكفء والمستدام ماليا أداة أساسية لتحقيق أهداف النمو الاحتوائي والتنمية، ونحن نعمل على تفعيل الاستراتيجية التي اعتمدناها مؤخرا لمشاركة الصندوق في مجال الإنفاق الاجتماعي. وينبغي للسياسات أيضا أن تدعم مزيدا من المشاركة والإنتاجية الاقتصاديتين، بما في ذلك من خلال معالجة التفاوتات بين أقاليم البلد الواحد فيما يتعلق بأسواق المنتجات والعمل، ومعالجة الفجوات بين الجنسين، وتشجيع الشمول المالي. ونحن عاكفون

المكتوب باللون الأخضر يشير إلى عدد مختار من أنشطة الصندوق التي تم استكمالها منذ إبريل ٢٠١٩.

على تعميق تحليلنا لتصاعد النفوذ الاحتكاري في الأسواق وانعكاساته على سياسة المنافسة. ويوضح تحليلنا لآثار الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الكلي، باستخدام قاعدة بياناتنا الجديدة والشاملة، أن تجديد الجهود في هذا الصدد يمكن أن يضاعِف سرعة تقارب الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نحو مستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة على مدار العقد القادم. كذلك تؤكد دراستنا عن التكاليف السياسية للإصلاحات الاقتصادية أن إدخال اعتبارات الاقتصاد السياسي في تصميم الإصلاحات وتحديد أولوياتها يزيد من مقبوليتها على المستوى السياسي.

وحتى تحقق البلدان أهدافها للنمو والتنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ينبغي أن تعزز أطر ماليتها العامة استنادا إلى استراتيجيات تمويلية واقعية ومستدامة، وأن تعمل على تعبئة إيرادات إضافية، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات متوسطة الأجل للإيرادات، وتحسين كفاءة سياسات الإنفاق، وتقوية مؤسساتها وحوكمتها، تدعمها في ذلك جهود أكبر من جانب القطاع الخاص والمانحين. ويفي الصندوق بتعهداته في مساعدة البلدان على تحقيق جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من خلال مشورته بشأن السياسات، والتوسع في إتاحة موارده، وأنشطة تنمية القدرات (CD).

ويركز تقريرنا الاقتصادي الكلي عن البلدان منخفضة الدخل على النمو الاحتوائي، وتعبئة الإيرادات، وترتيبات شبكة الأمان المالي على غرار الأدوات التي تعالج أوضاع البنوك المتعثرة، مع تعزيز مشاركتنا مع البلدان منخفضة الدخل طبقا لاحتياجاتها المحددة وظروفها الخاصة. وتمثل هذه القضايا، إلى جانب تقوية المؤسسات وبناء القدرات، أهمية خاصة بالنسبة للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، ونحن نعكف على تصميم مشاركتنا مع هذه البلدان بما يتفق مع خصوصياتها حتى نجعل عملنا أكثر تأثيرا.

*يمثل الدعم الفعال **للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات** أولوية قصوى بالنسبة للصندوق، كما أنه بالفعل أولوية دولية تهم جميع البلدان الأعضاء، نظرا لتزايد الهجرة والنزوح القسري الناجمين عن الهشاشة والصراع. ونحن نعمل على تعزيز مشاركتنا في هذا الصدد بعدة سبل، مسترشدين بتقرير مكتب التقييم المستقل، وبالتعاون مع البنك الدولي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فنحن نعمل على وضع استراتيجيات للمشاركة في جهود البلدان النامية، بناء على العمل القائم، ومع تركيز دعمنا المكثف في مجال تنمية القدرات على بناء القدرات المؤسسية والبشرية. كذلك فإننا إما وضعنا بالفعل أو نناقش وضع برامج للصندوق في ٢٥ من الدول الاثنتين والأربعين الهشة والمتأثرة بالصراعات، بهدف تقديم دعم مالي أكثر استمرارية وملاءمة لظروفها، بناء على مزيد من الترشيد للالتزامات المتعلقة بالسياسات، ولا سيما عقب المراجعات الأخيرة للتسهيلات التي تقدم للبلدان منخفضة الدخل والشرطية المصاحبة لبرامجها. ويجري أيضا تجسيد تركيزنا المعزز على الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في استراتيجيتنا للموارد البشرية.*

الحلول العالمية

ينبغي أن يقوم صناع السياسات بتحديث النظام التجاري العالمي وتحسين الأطر الدولية والتعاون الدولي ليجني الجميع ثمار التكامل.

ينبغي أن تشجع البلدان وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والاستقرار والشفافية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تركز السياسات على تحديث النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد عن طريق زيادة الانفتاح التجاري في مجالات جديدة مثل الخدمات والتجارة الإلكترونية، وتقوية القواعد في مجال الدعم الزراعي والصناعي، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا. ويمكن أن تساعد المفاوضات محدودة الأطراف المستندة إلى منظمة التجارة العالمية على تحقيق تقدم في هذا الخصوص، وينبغي أن يسعى عدد أكبر من البلدان إلى المشاركة فيها. وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، يواصل الصندوق تشجيع التجارة

المكتوب باللون الأخضر يشير إلى عدد مختار من أنشطة الصندوق التي تم استكمالها منذ إبريل ٢٠١٩.

المفتوحة من خلال المناصرة، والمشورة بشأن السياسات، والتحليلات، إلى جانب جهود البلدان لتيسير التجارة، بما في ذلك ما تبذله من جهود في سياق تنفيذ اتفاق تيسير التجارة.

وقد أنشئ الصندوق لتشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي، وهو في مكانة جيدة تهيئه لمساعدة البلدان على تسوية المنازعات النقدية والمتعلقة بأسعار الصرف. وسنواصل تقييم المراكز الخارجية للبلدان الأعضاء بالكامل على نحو متفرد ودقيق وعلى أساس من الإنصاف والاتساق متعدد الأطراف. وكما سلطنا الضوء في "تقرير القطاع الخارجي" لعام ٢٠١٩، فبينما لم تترك إجراءات السياسة التجارية التي اتُّخِذت مؤخرا أثرا جوهريا على اختلالات الحساب الجاري، إلا أن اختلالات الأرصدة التي ارتفعت إلى مستويات قياسية تزيد من المخاطر على الاستقرار المالي، وخاصة في سياق الدين الخارجي المرتفع. وينبغي للبلدان أن تتجنب التلاعب بأسعار الصرف لمنع التصحيح الفعال لميزان المدفوعات أو تحقيق ميزة تنافسية غير عادلة.

ويواصل الصندوق أيضا مساعدة البلدان الأعضاء في تعزيز شفافية الدين والإقراض المستدام في سياق المنهج متعدد الأبعاد لمعالجة تزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون، بالاشتراك مع البنك الدولي. وفي ظل استمرار المستوى المرتفع للدين العام، نواصل متابعة تطورات الدين عن كثب، ومساعدة البلدان على الحد من مخاطر مديونيتها، وتعزيز إدارة مخاطر المالية العامة وتحليل الميزانيات العمومية للقطاع العام على نطاق أوسع.

ويتطلب المشهد المالي العالمي المتغير مزيدا من الجهود لتعزيز وتنفيذ جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية، والصندوق يعمل عن كثب مع الجهات المعنية بوضع المعايير والمؤسسات الأخرى لتحسين قواعد التنظيم المالي العالمية. ونحن ندرس أيضا كيف تكيفت الأطر الاحترازية الوطنية حتى الآن مع الإصلاحات الدولية. ونواصل مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة أسباب سحب علاقات المراسلة المصرفية والعواقب التي تترتب عليها.

ومن الضروري توثيق التعاون متعدد الأطراف لاقتسام المنافع ومعالجة الاضطرابات الناجمة عن التحولات الرقمية التي لا تحكمها حدود. والصندوق يخدم بلدانه الأعضاء بوصفه منبرا عالميا للتعاون وتبادل المعرفة بشأن التكنولوجيا المالية، بناءً على جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية. واستنادا إلى حصر لتجارب البلدان مع التكنولوجيا المالية، نواصل تحليل انعكاساتها على السياسات الاقتصادية الكلية والشمول المالي، والاستقرار، والنزاهة؛ ونكثف الجهود لتعميق تغطية قضايا التكنولوجيا المالية في أعمال الرقابة. ونعكف الآن، مع البنوك المركزية والمؤسسات الأخرى، على دراسة انعكاسات الأصول الرقمية الناشئة، بما في ذلك العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات الرقمية الثابتة (stablecoins)، على السياسة النقدية والاستقرار المالي والنظام النقدي الدولي.

وتفرض الأنشطة الرقمية المتنامية تحديات في مجال الضرائب، وثمة حاجة للقيام بعمل منسق على مستوى متعدد الأطراف لتجنب التشتت المسبب للتشوهات، وخفض التحايل الضريبي، والحد من نقل الأرباح. ويساهم الصندوق في العمل لتحقيق نظام ضريبي دولي عادل عالميا، بما في ذلك تحليل أثر التغيرات الضريبية العالمية على البلدان منخفضة الدخل. كذلك يدعم الصندوق الجهود الضريبية العالمية من خلال "منصة التعاون بشأن الضرائب"، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشركاء آخرين. ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة تشكل مصدرا للقلق العالمي، ونحن نعمل على دمج مجالات عمل متنوعة تتعلق بقياس هذه التدفقات ومراقبتها ومحاربتها، بما في ذلك من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون بشأن القضايا الضريبية، لتحديد المجالات الممكنة للعمل متعدد الأطراف. ونواصل تنفيذ إطار الصندوق للحوكمة المعززة، بالتعاون مع البنك الدولي وجهات أخرى، حيث نجري تقييما منهجيا لقضايا الحوكمة والفساد حتى يتم الاسترشاد بها في أعمال الرقابة وتصميم البرامج، ونكثف جهودنا في مجال تنمية القدرات.

المكتوب باللون الأخضر يشير إلى عدد مختار من أنشطة الصندوق التي تم استكمالها منذ إبريل ٢٠١٩.

ونواصل أيضا تنفيذ استراتيجية الصندوق الشاملة للبيانات والإحصاءات، عن طريق التقدم في مراجعات معايير البيانات وتقديم البيانات إلى الصندوق لأغراض الرقابة، والاستفادة من تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. وتعتبر البلدان الأعضاء أمن البيانات من أهم أولويات التعاون الدولي، ونحن نعمل على وضع تفاصيل منهج الصندوق في التعامل مع مخاطر الأمن الإلكتروني في القطاع المالي، وندعم البلدان الأعضاء من خلال تنمية القدرات. ويجب أن يؤدي اتباع منهج متكامل لتحديث أطر سياسة البيانات إلى موازنة الانعكاسات على الاستقرار والشمول والخصوصية والمنافسة على المستوى المالي، وتدفق البيانات بحرية عبر الحدود.

ويشكل تغير المناخ أزمة عالمية. وينبغي لصناع السياسات تكثيف الجهود لمواجهة تغير المناخ وتشجيع الصلابة والاستدامة البيئية. وتلبية لدعوات زيادة المشاركة التي أطلقها الكثير من البلدان الأعضاء، يعزز الصندوق العمل المعني بتغير المناخ، بما في ذلك مساعدة البلدان الأعضاء على الوفاء بتعهداتها في ظل اتفاق باريس لعام ٢٠١٥.

*يتقدم عمل **الصندوق المتعلق بالمناخ** على عدة أصعدة. فهو يشمل تقديم المشورة حول كيفية تخفيف آثار تغير المناخ عن طريق تسعير الكربون والأدوات البديلة المشجعة على كفاءة تسعير الطاقة والتحول إلى اقتصاد أكثر خضارا؛ ووضع استراتيجية لإدخال تغير المناخ بصورة منهجية في أعمال الرقابة، بما في ذلك في سياق المراجعات الجارية لسياسات الصندوق؛ ودعم بناء الصلابة الهيكلية والمالية وفي مرحلة ما بعد الكوارث، ولا سيما في الدول الصغيرة والبلدان ذات الدخل المنخفض المعرضة للكوارث الطبيعية؛ وتحليل التمويل المستدام، وخاصة الروابط بين تغير المناخ والاستقرار المالي، وذلك بالعمل مع البنوك المركزية وأجهزة التنظيم المالي؛ وإجراء أبحاث عن تسعير مخاطر تغير المناخ؛ والتعاون مع البنك الدولي في إجراء تقييمات لسياسات تغير المناخ؛ ومواصلة دعم التحرك العالمي في هذا الصدد.*

سياسات الصندوق

يقوم الصندوق بتحديث أدوات سياساته لمواجهة تحديات عالم سريع التغير.

لمساعدة البلدان على تحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار والنمو بصورة أفضل، سيتم تعزيز **الرقابة** من خلال "مراجعة الرقابة الشاملة" و"مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي" (بالتنسيق مع البنك الدولي) الجاريتين، بحيث ندمج الاتجاهات الأطول أجلا ونعزز الفعالية. ونناقش حاليا أيضا مقترحات إصلاح سياسة الصندوق بشأن ممارسات تعدد العملات، كما نراجع الجوانب المختلفة في سياسات التعامل مع عدم الدقة في إبلاغ البيانات. وقد اختتمنا أول عملية حصر شاملة **للإقراض** المقدم من الصندوق على مدار العقد الماضي. ويجري دمج الدروس والمبادئ الأساسية بشأن شرطية البرامج لمساعدة البلدان على استعادة استمرارية المركز الخارجي، مع تحسين النتائج الاقتصادية الكلية والاجتماعية لصالح المواطنين. ويكمل هذا العمل المراجعات الرئيسية للتسهيلات والتمويل المتاحين للبلدان منخفضة الدخل، والتي تتضمن زيادة حدود إتاحة الموارد وتعزيز مرونة أدوات الإقراض وتصميمها حسب احتياجات البلدان. والمقصود من مراجعة تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان القادرة على النفاذ إلى السوق هو تعزيز دقة تقييمات المخاطر السيادية التي يقوم بها الصندوق؛ وستؤدي مراجعة سياسة حدود الدين إلى دعم الجهود لزيادة شفافية الدين وتحسين إدارته، بما في ذلك من خلال النظر إلى الانعكاسات على الدين السيادي المعزز بضمان. وعملاً بنتائج مراجعة استراتيجية **تنمية القدرات**، نقوم بتحديث السياسات والممارسات المتعلقة بتوصيل مساعدات تنمية القدرات، مع التركيز على زيادة إدماج تنمية القدرات في أعمال الرقابة والإقراض.

موارد الصندوق وحوكمته

من الأهمية بمكان حماية القوة المالية للصندوق وتقديم تأكيدات بمزيد من الإصلاحات في الحوكمة.

على خلفية الآفاق المحفوفة بالمخاطر وما يتسم به الوقت الراهن من تغير سريع، من الضروري تقديم ما يكفل الثقة الكاملة في قدرة الصندوق على دعم بلدانه الأعضاء. وللحفاظ على صندوق قوي، يقوم على الحصص ويمتلك الموارد الكافية، في قلب شبكة الأمان

المكتوب باللون الأخضر يشير إلى عدد مختار من أنشطة الصندوق التي تم استكمالها منذ إبريل ٢٠١٩.

المالي العالمية، نهدف إلى الحصول على دعم عاجل لحزمة تمويلية تكفل الحفاظ على مستوى الموارد الحالي لدى الصندوق، وتقديم تأكيدات بمزيد من الإصلاحات في الحوكمة بموجب المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص، واستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص.

الدعم الداخلي

يعمل الصندوق أيضا على تنفيذ جدول أعمال طموح للتحديث الداخلي من أجل تعزيز كفاءته ومواصلة تقديم خدمات عالية الجودة للبلدان الأعضاء.

وتهدف استراتيجيتنا للموارد البشرية، إلى جانب المراجعة الشاملة الجارية للتعويضات والمزايا، إلى تحسين أداء الصندوق من خلال جذب كوادر عالية الكفاءة، والاحتفاظ بها، وتطويرها، وتحفيزها، وزيادة تنوعها وشمولها من المنظورين الإقليمي والجنساني، وتشجيع الابتكار. ومن شأن تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية أن يؤدي إلى تحسين اتساق سياسات الموارد البشرية مع احتياجات العمل الحالية والمستقبلية للصندوق، بدعم من استراتيجية داخلية فعالة للتدريب. ونقوم حاليا أيضا بإجراء إصلاحات منسقة واسعة النطاق لتحسين العمليات والنظر للمخرجات الأساسية، وإدارة تنمية القدرات، وتحليل البيانات، وإدارة الموارد البشرية والمعرفة. كذلك نعمل على تحسين إطار الصندوق لإدارة المخاطر وإدماج اعتبارات المخاطر في الوظائف الاستراتيجية والأساسية، ولا تزال سياساتنا المعنية بالميزانية تهدف إلى تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء على نحو يتسم بالحصافة وفعالية التكلفة وقابلية الاستمرار من الناحية المالية.

المكتوب باللون الأخضر يشير إلى عدد مختار من أنشطة الصندوق التي تم استكمالها منذ إبريل ٢٠١٩.